التدبير التشاركي وتحديات تعزيز الحكامة المحلية: مقاربة نظرية

Participatory Management and the challenges of local governance strengthening : A Theoretical Approach

تاريخ الإرسال: 2019/08/22	تاريخ القبول: 2019/12/15	تاريخ النشر: 2020/01/08

أ.د. شاعة محمد
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Mohamed.cheaa@univ-msila.dz

*ط.د. يوسفي علاء الدين
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
alaedine.youcefi@univ-msila.dz
عضو في مخبر العلوم السياسية الجديدة

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة البحث والكشف المعرفي عن مفهوم التدبير التشاركي كأحد السبل الناجعة لمعالجة المشاكل الناتجة عن قصور الإدارات المحلية في إرضاء مواطنيها والقيام بمهامها بالجودة المطلوبة بشفافية وعدالة بمنأى عن ضبابية الفساد والترهل والمحسوبية، وفي سبيل تكريس آليات الحكامة المحلية وتعزيز معاييرها، هذا وإن تطبيق الحكامة المحلية يصب بشكل مباشر في اتجاه تحقيق التنمية المحلية ويعد من أهم أدواتها عبر تحقيق الشفافية والمساءلة وحكم القانون والمشاركة.

الكلمات المفتاحية : التدبير التشاركي ؛ التنمية ؛ الحكامة ؛ الحكامة المحلية.

Abstract:

The aim of this study is to try and research the concept of participatory management as one of the effective ways to address the problems resulting from the failure of local administrations to satisfy their citizens and carry out their tasks with the required quality in a transparent and fair manner free from the fog of corruption, slandering and nepotism. Local governance is directly involved in .

*المؤلف المرسل : يوسفي علاء الدين

local development and is one of its most important tools through transparency, accountability, rule of law.

Keywords: Participatory Management; Development; Governance; Local Governance.

مقدمة:

أخذ مفهوم التدبير التشاركي في الآونة الأخيرة المدى الأوسع من اهتمام الباحثين، وذلك بعد ظهور التوجهات العالمية التي تدعو إلى إشراك أو مشاركة أفراد المجتمع في القرارات التي تهمهم وتعمق الأفكار الديمقراطية والحرية وغيرهما، حيث ظهرت عدة آليات ورؤى فلسفية جديدة داعمة لنظام الحكامة وتؤكد على أهمية إدارة السكان المحليين لشؤونهم المختلفة ومن خلال مجالس محلية منتجة ومنظمات مجتمع مدني فعال وإشراك القطاع الخاص، حيث تشكل هذه الأبعاد الثلاثة الحلقة المتكاملة للحكامة المحلية.

قد يكون مدلول الحكامة المحلية في ظل الإدارة المركزية غير ذي معنى، غير أنه مع تنامي اتجاه اللامركزية واتساع استقلالية وصلاحيات الأقاليم والجماعات المحلية في العديد من الدول أضحت الحكامة أكثر ارتباطا بالتنمية على المستوى المحلي، وأضحى الحكم المحلي الراشد ترجمة لتنمية محلية فعالة، تعلو في ظله قيم المشاركة والشفافية، وتتكرس من خلاله شرعية الهيئات المحلية، وتراعى فيه شروط التنمية المستدامة.

وعموما تتعلق هذه الدراسة بإبراز أهمية " التدبير التشاركي" وتحليل مختلف العناصر المرتبطة به. من خلال طرح الإشكالية التالية بصيغة تساؤل رئيسي، هو:

ما مدى مساهمة التدبير التشاركي في تفعيل وتعزيز الحكامة المحلية ؟؛ في معرض الإجابة على هذه الإشكالية سنتطرق للمحاور التالية:

1- المضامين المفاهيمية المختلفة للتدبير التشاركي، والحكامة المحلية.

2- دواعي التحول نحو التدبير التشاركي والحكامة المحلية.

3- فواعل الحكامة المحلية كدعائم أساسية لتحقيق التنمية المحلية.

4- دور التدبير التشاركي في تعزيز وتفعيل معايير الحكامة المحلية.

وعلى المستوى المنهجي، إن التحقق من الارتباط العلمي بين التدبير التشاركي والحكامة المحلية خاصة في ظل التغيرات المحلية والعالمية، هي ظاهرة قابلة للوصف والتفسير والتنبؤ العلمي.

1. المضامين المفاهيمية المختلفة للتدبير التشاركي، والحكامة المحلية:

أظهرت العديد من الأدبيات وجود تباين كبير في وجهات النظر بين الباحثين والمهتمين اتجاه مفهومي التدبير التشاركي والحكامة المحلية، حيث أن لكل كاتب اتجاهاته وزاويته التي ينظر من خلالها إلى تعريف المصطلحين.

1.1.التدبير التشاركي(Participatory Management):

من أهم المصطلحات السائدة اليوم التدبير التشاركي، لهذا اختلفت التعاريف المقدمة من طرف الفلاسفة والباحثين حوله فهناك من تناول مفهوم التشاركية أو المشاركة Participatory، وهناك آخرون من تناولوا مفهوم التدبير التشاركي.

طرح **غابريل ألموند Almond Gabriel** في كتابه"السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر"1997 سؤال: ما مدى المشاركة؟ وفي إجابته طرح فكرة ديمقراطية المشارك (participant democracy)، حيث قال أن ملامح تعاظم الديمقراطية عقيدة تحظى بانتشار واسع، خاصة بين الشبان، وفي الدول الديمقراطية تتخذ القرارات السياسية من طرف مؤسسات ذات امتيازات اقتصادية وسياسية، والخروج من هذه المشكلة هو إنزال عملية اتخاذ القرارات إلى مستوى المجتمعات المحلية والمجموعات الصغيرة، ونتيجة لذلك سيكون بإمكان المواطنين أن يدركوا القضايا وأن يعملوا سياسيا بما يناسب مصالحهم،وفي نفس السياق رأى **غابريال ألموند** أن ديمقراطية المشارك يجب أن تواجه أعداد الناس المشاركين جميعهم والاختلاف في المصالح والخيارات والحاجة إلى الكفاءات، كما عليها أيضا أن تواجه نواحي الحياة الاقتصادية للمشاركة، أي كم سيضيع الناس من وقتهم وطاقتهم، ومالهم إذا ما انخرطوا في السياسة؟ لذا كان لزاما تفويض السلطة إلى النواب من خلال الانتخابات كأحد وسائل المشاركة."[1]وعرف **ناصر شيخ علي** المشاركة بأنها" عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل الأجهزة الحكومية أو أجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهام التي يتطلبها المجتمع سواء كان طابعها استشاريا أو تقريريًا أو تنفيذيًا أو رقابيًا، وسواء كانت المساهمة مباشرة أو غير مباشرة."[2] ومن التعريفات التي تناولت المشاركة بمدلولها العام أيضا، تعريف **طارق محمد عبد الوهاب** الذي يرى أنها" أي عمل تطوعي ناجح أو غير ناجح منظم أو غير منظم عرضي أو مستمر مستخدما أساليب شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين في أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي."[3]

الملاحظ أن موضوع تأثير المواطن على عملية صنع القرار، على المستوى المحلي ومستوى الدولة والمستوى القومي، شكلت محور اهتمام غالبية التعريفات التي قيلت بشأن مفهوم المشاركة.

يقدم التدبير التشاركي حسب **ليسك Lisk.f** باعتباره "المشاركة كفرد وكمجتمع في صنع القرار في كلمرحلة من مراحل عملية التنمية، وهذا يستلزم تمكين الجميع من المشاركة بنشاط في العملية الديمقراطية المحلية من أجل أي عملية تنموية لتحقيق نتائج مثمرة."[4]يؤكد هذا التعريف على أن المشاركة تشكل جزءا ضروريا من تنمية المجتمع المحلي وينبغي أن تشمل أية عملية لصياغة السياسات.

أما **بنكرتون Pinkerton.E** فقد عرف التدبير التشاركي على أنه" تقاسم السلطة في ممارسة الموارد بين الأجهزة الحكومية والمجتمع أو منظمة من أصحاب المصلحة."[5]

بينما يطرحه البعض في شكله البسيط بوصفه"حكم تشاركي يتجه نحو الاختلاف، المرونة الكبيرة، تعدد الفاعلين، تحول في أشكال الديمقراطية المحلية، وتعقد أشكال المواطنة، وتصبح السلطة المحلية فاعلا مهمة حقيقة، كالدولة أيضا، لكن فاعلا من بين أخرين." [6]

في حين عرفه **S.Biarez** بأنه"مجموعة مركبة من المؤسسات والفاعلين، تتموقع خارج المنظور الوحيد وخارج المنظور الترابي الذي يشكل أساس الحكم، وليست هناك استقلالية كاملة في علاقات الحكم التشاركي، بحيث لا يمتلك الفاعل سواء كان عموميا أو من الخواص الموارد الضرورية ليتصرف بطريقة أحادية."[7]

وفي الأخير فإن التدبير التشاركي" **آلية تهدف إلى خلق فرص لانخراط المواطنين في الحياة العامة ومساهمتهم في تدبير الشأن المحلي عبر التشاور والمناقشات، والمعاملة بالمساواة، ومشاركة جميع الفاعلين(المجتمع المدني، القطاع الخاص..) في صنع القرار، التعاون وتنمية الثقة المتبادلة**".

لتحليل مفهوم التدبير التشاركي **يمكن تحديد أهم السمات التي يقوم عليها، وهي:**[8]

- **التعاون:** تطلب الإدارة مشاركة السكان أنفسهم في عملية اتخاذ القرار، ولكي يصبح بالإمكان التوصيل إلى التعاون، على صانعي القرار أن يبنوا علاقة ثقة متبينة مع المواطنين.

- **الاستشارة:** تطلب الإدارة رأي الشعب الذي يبدي اهتماما اتخاذ القرار من دون أن تكون مرغمة على التقيد به (دراسات عامة، اجتماعات عامة) يمكن أن تكون الاستشارة مسبقة، وان تساعد مبتكري المشاريع الجديدة في وضع مسودة المشروع.
- **المعلومة:** تضع الإدارة بشكل مسبق تحت الشعب (بصور مباشرة فاعلة) أو على الأقل اطلاعه (بصورة غير مباشرة) على المعلومات التي قد تهم المواطنين، من جهة أخرى تشكل المعلومة مرحلة مسبقة ضرورية لكل إجراء تشاركي.
- **التمكين** للمواطن لتحقيق إجراءات ملموسة وبطريقة تعاونية مع فواعل أخرى.[9]
- **التقييم** والسماح لكل مواطن مشارك بالمراجعة الفعالة ويعتبر التقييم الوسيلة الأكثر ديمقراطية لدمج المواطنين وإشراكهم في مختلف الأنشطة والعمليات.[10]
- **التشاور** من خلال تنمية الإرادة السياسية لدى المواطنين، والأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ووجهات نظرهم حول مسالة معينة ودمج وجهات النظر في قرار يكون نتيجة منطقية لعملية التشاور.[11]
- **التوافق** وهذا من خلال تربية المواطنين على ثقافة التوافق.[12] ويمكن تمثيل أهم مميزات التدبير التشاركي وتكريس المشاركة المواطنية من خلال الشكل رقم (01) التالي:

الشكل رقم (01) مميزات التدبير التشاركي

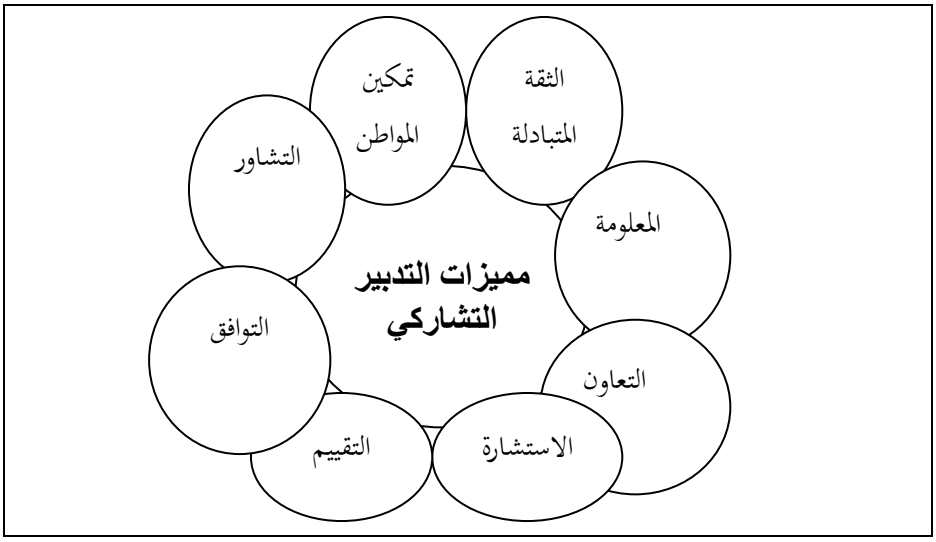

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع التالي: قوي بوحنية ، مرجع سابق الذكر، ص ص 27-28.

2.1.الحكامة المحلية:

سنحاول في هذا المحور التطرق إلى مفهوم الحكامة المحلية من خلال تعريفات المنظمات والهيئات الدولية، وكذا بعض الباحثين، إضافة إلى جرد أهم المعايير والمبادئ التي توضح معالم وأفكار الحكامة في بعدها المحلي.

أ- تعريف الحكامة المحلية:

بعيدا عن الجدل المثار حول مفهوم الحكامة المحلية، والذي لا يتسع المقام هنا للخوض فيه، يمكننا أن ننطلق من تعريف معتمد على نطاق واسع لتبيان مضمونها وكشف أسسها، هذا التعريف يتداوله **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD** ويعرف الحكامة المحلية على أنها"مجموعة من المؤسسات والآليات والعمليات التي تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم والتزاماتهم على المستوى المحلي، وتتطلب شراكة بين مختلف الفاعلين الرئيسيين (المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص) لتوفير المشاركة، ومصادر متعددة للمعلومات، والمحاسبة توجه بالأولوية لفائدة الفقراء."[13]

بينما يرى **الكايدي زهير** بأن" من الصعوبة بمكان ادارك الحكامة الجيدة على المستوى المحلي، إذا لم يتم تحويل المسؤوليات والقدرات إلى الإدارة المحلية، من خلال اللامركزية وكذلك الأمر، فإن اللامركزية بحد ذاتها لن تكون فعالة إذا لم يتم دعم وتقوية الحكامة المحلية، ومع إدراكنا بان الإداريين المحليين في هذه الأيام يلعبون دورا أساسيا، من خلال خلق النسيج الاجتماعي الذي يمكن أن يحقق التوازن بين خطورة المغالاة في المركزية الحكومية وانعزالية الأفراد التي يصعب مقاومتها،فالحكومات المحلية ذات القوة الحقيقية تستطيع طرح الاهتمامات المحلية بفعالية أكبر، مثلما تستطيع ممارسة الرقابة والتأكد من العمليات التي يتم تنفيذها من قبل السلطات العليا في المجتمع."[14]

أما **لانديل ميلز Landell Mills** فقد عرف الحكامة المحلية بأنها" استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية."[15]

ويرى **يواكيم ناحم Joachim Nahem** أن مفهوم الحكامة على المستويات المحلية يشير إلى جودة وفعالية وكفاءة الإدارة المحلية وتقديم الخدمات العامة، نوعية السياسة العامة المحلية وإجراءات اتخاذ القرارات وشموليتها وشفافيتها، والخضوع للمساءلة، والطريقة التي تمارس السلطة على الصعيد المحلي.[16]

كما تعني الحكامة المحلية بأن" عملية صنع القرار في ساحة الشؤون العامة المحلية هو بدرجات متفاوتة، تخضع للتدقيق والإشراف على المواطنين وهي مفتوحة وشفافة وقائمة على المشاركة."[17]

من خلال التعاريف السابقة، يتبين أن **الحكامة المحلية هي**" مجموعة من العمليات والممارسات المتعلقة بتدبير الشؤون المحلية، والتي تندرج ضمن احترام القانون وتعزيز المساءلة والشفافية، وفي مصلحة عموم الناس في المجتمع، وهي تقتضي إقرار آليات تسمح للمواطنين بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وواجباتهم، كما تأخذ بعين الاعتبار الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. "

ب- معايير الحكامة المحلية الفعالة:

تعددت معايير الحكامة المحلية بتعدد الأطراف المساهمة في الموضوع، لذا وجب إلقاء الضوء على أهم تصنيفات معايير الحكامة المحلية من خلال الجدول رقم (01) الأتي:

الجدول رقم (01): تصنيفات معايير الحكامة المحلية

1*حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	2*حسب البنك الدولي	3*حسب تقرير التنمية البشرية العربية
- حكم القانون ودولة المؤسسات. - الشفافية. - الاستجابة. - بناء التوافق. - الفعالية والكفاءة. - المساواة. - المساءلة. - الرؤية الإستراتيجية.	- المشاركة. - الإدارة الشرعية والمقبولة من الأفراد. - الإدارة الشفافة. - تشجيع العدالة والمساواة. - القدرة على تطوير الموارد. - التطابق مع القانون. - التسامح وقبول الآراء المخالفة. - الاستعمال العقلاني والفعال للموارد. - خلق وتحفيز الاحترام والثقة المتبادلة. - روح المسؤولية والتسهيل.	- ضمان الحريات الشخصية لتوسيع الخيارات. - تحقيق المشاركة الشعبية الفعالة. - مأسسة النشاطات السياسية. - سيادة حكم القانون والعمل على تطبيقه.

المصدر:من إعداد الباحث بالإعتماد على المرجع التالي: محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء احمد حسن،"جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، العدد 93، 2012، ص 290.

مما سبق يستنتج أن أهم المعايير التي تتميز بها الحكامة المحلية والتي تتفق عليها معظم الكتابات:[18]

- **المشاركة Participation:** بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات من اجل المساهمة في عمليات صنع القرارات اما بطريقة مباشرة او من خلال المجالس المحلية المنتخبة ومنظمات المجتمع المدني تعبر عن مصالحهم.

- **الفعالية والكفاءة Effectiveness and Efficiency:** ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

- **الشفافيةTransparency:** إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي، ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية.

- **حسن الاستجابة Responsiveness:** أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها خاصة الفقراء أو المهمشين.

- **حكم القانون Rule of Law:** الذي هو أسمى تعبير عن إرادة المواطنين، على الجميع الخضوع له دو استثناء لأنه المرجعية التي يحتكم إليها الجميع.[19]

- **المساءلة Accountability:** وتعني خضوع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للمساءلة من طرف الجمهور والأطراف الأخرى ذات العلاقة،هذه المساءلة تختلف باختلاف المؤسسات وما إذا كان القرار داخليا أو خارجيا.[20]

- **المساواة Equality:** جميع الرجال والنساء لديهم الحق في الحصول على فرص متساوية لتحسين أوضاعهم والحفاظ على رفاهيتهم. [21]

- **الرؤية الإستراتيجيةStrategic Vision:** وهي الرؤية المبنية على معلومات ومعطيات سوسيواقتصادية واجتماعية وثقافية مستنبطة من الواقع، تهدف إلى تحسين أوضاع السكان وتوعية المجتمع ككل.[22]

2.دواعي التحول نحو التدبير التشاركي والحكامة المحلية:

هناك عدة أسباب أدت إلى بروز مفهوم الحكامة المحلية وتبني المقاربة التشاركية في التدبير المحلي، وتكمن أهم هذه الأسباب في الأتي:

1.2.الأسباب السياسية:[23]

- **العولمة كمسار وما تضمنته من عمليات ترتبط ب:**
- عولمة القيم الديمقراطية وقيم حقوق الإنسان.
- اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص.
- تزايد دور المنظمات غير الحكومية على المستويين الوطني والدولي.
- عجز الأجهزة الحكومية عن قيادة عملية التنمية، والتكيف مع المتطلبات المتزايدة للمجتمعات.
- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة الحكومية لاعتمادها على وسائل وتقنيات قديمة.

- ضعف البنية المؤسساتية والإدارية وغياب المحاسبة والشفافية.
- تنامي قدرة منظمات المجتمع المدني على الضغط الجماعي إذ تحولت استراتيجيات عمل منظمات المجتمع المدني التي تعمل كمنظمات دفاعية تسعى للتأثير على السياسات ورقابتها، فإن قدرتها ومستوى تأثيرها لن يحدث قدرا كبيرا من النجاح إذا استمرت كل منظمة تعمل بمفردها.[24]
- أهمية إشراف المواطنين في إدارة شؤونهم لا تقتضيه مبادئ الديمقراطية والحكامة المحلية فحسب، بل تتطلبه الإدارة الناجحة، ذلك انه من الأصول المقررة في علم الإدارة العامة أن أي مرفق تتولاه سلطة مركزية لا بد لنجاحه أن يلقى نوعا من التجاوب من طرف المواطن الذي يخدمه المرفق، وبالنتيجة لذلك كان لا بد من تضافر وتعاون الجهود الحكومية المركزية مع الجهود الشعبية لضمان تيسير أداء المرفق العام، بحيث أن إشراك أهل الوحدة المحلية في إدارة مثل هذا المرفق على المستوى المحلي هو تحقيق التعاون على الوجه الأكمل.[25]

2.2.الأسباب الاقتصادية:[26]

- الأزمات المالية التي أصبحت تمر بها الدول الوطنية من حين لأخر، وتعجز عم مواجهتها وهو ما فرض إشراك فواعل جديدة لمساعدتها في صنع وتنفيذ السياسات العامة.
- الانتقال نحو نموذج اقتصاد السوق وتحول النظرة حول دور كل من الدولة والقطاع الخاص في الحياة السياسية والاقتصادية.
- انتشار ظاهرة الفساد وتفشيها في جل الدول مما تتطلب إيجاد آلية فعالة لمواجهته.

3.2.الأسباب الاجتماعية:

- استمرار التعامل بمنطق العلاقات الاجتماعية والقرابة في الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الجماعات المحلية.
- انتشار البطالة ومالها من تداعيات.
- استمرار تفشي ظاهرة الأمية.
- تراجع المستوى المعيشي للمواطنين في المجالات الصحية، التعليمية، المالية.[27]

3. فواعل الحكامة المحلية كدعائم أساسية لتحقيق التنمية المحلية:

لا نستطيع إنكار دور **الدولة The State** في تحقيق التنمية المحلية وإرساء قواعد الحكامة، فالدولة تعد بكل مؤسساتها الصانع الأول للقرار والمشرع للقوانين والمؤسسات

التي تمكن أفراد المجتمع من الاستفادة من مخرجات التهيئة، لكن بعد زيادة أعباء وحاجيات مختلف شرائح المجتمع تغيرت وظائف الدولة وأصبح للفواعل الجدد المجال للمساهمة في تدبير الشأن المحلي وصار لها دور بارز في تسهيل تحريك العجلة التنموية.

1.3. المواطن The Citizen:

هو فاعل أساسي تقوم عليه السياسة العامة المحلية، فالمواطن مستهلك، وهو نواة الجمعية وهيئات المجتمع المدني، ونواة لقطاع الخاص، به وله تقوم السياسة العامة المركزية ثم المحلية، وإشراكه في عملية صياغة السياسة العامة المحلية ليس تجاوزا للخيارات التمثيلية، بل إتاحة فرصة لمشاورة الطرف المتلقي للسياسة العامة، الذي يسمح التشاور معه ومحاورته بتفادي الفشل التنموي والأخطاء التسييرية التي تضيع الفرص التنموية على الساكنة، فالمواطن حسب الجيل الثالث من المناظير الحقوقية بحاجة إلى كافة الحقوق الحياتية المادية منها والمعنوية حتى يكتمل شعوره بالحرية، وهي حقوق مترابطة وغير قابلة للتجزئة، عندما يحصل عليها المواطن، يكون قادرا على تأدية واجباته من الخدمة العمومية.[28]

2.3. المجتمع المدني The Civil Society:

رغم الإجماع حول الطابع الغربي للمفهوم إلا أن هناك اختلاف نوعا ما في تحديد العناصر المشكلة له مما جعلنا أمام تعاريف مختلفة.

عرف **عبد الحميد الأنصاري** المجتمع المدني بأنه" المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل النقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وغيرها."[29]

أما **كولن لوثر باول Colin .l.Powell** الذي ترأس مؤتمر القمة الرئاسية عن مستقبل أمريكا فان المجتمع المدني هو" مجتمع يحرص أعضاؤه على رعاية بعضهم بعضا وعلى رفاه الجماعة كلها فالتسامح والاحترام والسلوك المتحضر يمكن أن تبنيها خدمات طوعية للجماعة."[30]

إن التعريف الأهم من حيث الذيوع والانتشار ومن حيث تضمنه سمات هذه المنظمات بدقة هو ذلك الذي قدمه **محمد قنديل**، المجتمع المدني هو" مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة هي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل أو بعض فئاته المهمشة أو لتحقيق

مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الأخر."[31]

الملاحظ على هذا التعريف انه يلخص لنا مختلف الأفكار والمفاهيم التي تضمنها مفهوم المجتمع المدني منذ بذوره الأولى في الفكر السياسي وحتى الألفية الثالثة.

ويتنامى دور منظمات المجتمع المدني كإطار مشارك في تدبير الشأن المحلي مع ازدياد الحاجة إلى انخراط جهات إضافية في مهام وبرامج التنمية لاسيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها عن تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم وباتت تلبيتها ملحة وضرورية لتأمين الأمن الإنساني والاستقرار الاجتماعي،كان لا بد من توسيع المجال أمام منظمات المجتمع المدني لتصبح "شريكا" في عملية التنمية للاستفادة من مواردها البشرية والمادية ومن الخبرات التي تكتنزها، **ويمكن في هذا الصياغ الإشارة إلى مجالات مشاركة المجتمع المدني في التنمية المحلية في النقاط الآتية:**[32]

- توفير الخدمات، وهي المهام التقليدية التي دأبت على القيام بها المنظمات غير الحكومية والأهلية منذ عقود والتي تتضمن الجمعيات والهيئات الخيرية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة. وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع المدني يتمتع بقدرات فنية وتقنية عالية تمكنه من توفير نوعية مقبولة من الخدمات، فضلا عن قدرته في الوصول إلى الفئات الأكثر حاجة لاسيما في الأرياف والمناطق النائية.
- المساهمة في العملية التنموية من خلال تقوية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي هذا المجال له دور في بناء القدرات وتنمية المهارات والتدريب بمختلف المجالات التنموية كالتخطيط الاستراتيجي وصياغة البرامج التنموية وتوسيع المشاركة الشعبية فيها.[33]
- المساهمة في رسم السياسات والخطط العامة على المستويين الوطني والمحلي، من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها أو التأثير في السياسات العامة لإدراج هذه البدائل فيها.[34]
- تنفيذ برامج متكاملة في مجالات الرعاية مثل برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومحو الامية وبرامج مساعدات للمرضى وتامين وجبات طعام للفقراء، وتدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية.[35]

- المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية والتصدي للانتهاكات التي تطال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأسر وللأفراد.[36]

بالرغم من مظاهر المشاركة والتشاركية وتبني مبدأ التعددية في العديد من أنظمة الحكم، من خلال فتح مجال واسع أمام منظمات المجتمع المدني لكي تساهم في تكريس مبادئ الحكامة في بعدها الوطني والمحلي وتحقيق التنمية،ولكن يبدو بان هذا التوجه لم يجد تطبيقه الحقيقي بعد، فالواقع يبين أن هناك الكثير من الدول نجحت إلى حد كبير في التأثير على سلوك ومواقف العديد من منظمات المجتمع المدني لمساندته ودعمه متى كان في حاجة لها، حيث تصبح منظمات المجتمع المدني أمام خيارين إما تزكية وتأييد فتبعية وولاء، وإما معارضة وما يتبعها من قيود قانونية وتغييب الدعم المالي وتأثير في رؤيتها واستقلاليتها، لذا نجد أن دور المجتمع المدني يتصف بالشكلية والتبعية أكثر منها مشاركة.

3.3. القطاع الخاص The Private Sector:

"ما يصلح لجنرال موتورز General Motors يصلح للبلاد" كما يقول **صاموئيل هنتنغتون**، فالقطاع الخاص هو فاعل أصبح إدماجه أكثر من ضرورة بعد فشل المؤسسات العمومية في تدبير المرافق العمومية عن طريق أنماط وتوجهات تسيير غير صائبة، فمنحت هذه الآلية للشراكة مع القطاع الخاص فرصا حقيقية لتدبير المرافق المحلية عن طريق عقد الاتفاقيات التي تسهّل الشراكة والتعاون الشرعي وخلق أنماط من (الاقتصاد المختلط، التدبير المفوض، عقود الامتياز)، حتى يعود تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص، أكثر فعالية من الناحية التنموية، وبعيدا عن المزيد من الصراع المجتمعي وتضارب المصالح Conflict of Interests، أو سيطرة جماعات المصالح Stakeholder، والجماعات الضاغطة Establishment Elits and Lobby والنفوذ Leverage.[37]

هذا ويعتبر **دور القطاع الخاص كآلية لإدارة التنمية المحلية بسبب حركيته في:**[38]

- التحفيز المستمر والدائم لتنمية وعصرنة المورد البشري.
- استقطاب الاستثمارات والمساعدة في نقل المعرفة والتكنولوجيا للطبقات الفقيرة بشكل خاص.
- المورد الرئيسي لتوفير فرص العمل على كافة المستويات.
- مساهمته في التنمية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين.

- توفير فرص متساوية أمام الجميع- خاصة الفقراء والفئات ذات الفرص والإمكانات البسيطة- في الحصول على التسهيلات المالية والفنية للمساهمة في المجتمع وتحسين مستوى دخلهم ومعيشتهم.

4.دور التدبير التشاركي في تعزيز وتفعيل معايير الحكامة المحلية:

اهتدت العديد من الدول إلى اعتماد آلية التدبير التشاركي وتطبيقها على المستوى الوطني والمحلي، وهذا في سبيل تكريس دول القانون بكل مقوماتها وتعميق المساءلة وتعزيز الشفافية، وبالتالي تجسيد الحكامة المحلية.

الهدف الأسمى للتدبير التشاركي هو الإشراك الواسع للسكان، أفرادا ومنظمات، في تصور وتدبير كل أنشطة التنمية التي تهم جماعاتهم، فهو يتيح تمثيلية حقيقية ووازنة لهؤلاء فيما يتعلق بعرض قضاياهم والدفاع عنها إزاء المخاطبين والفرقاء الآخرين (السلطات الإدارية المحلية والممثليات الخارجية للإدارة المركزية، ومؤسسات عمومية،ومؤسسات خاصة...)، ويقوي مشاركتهم السياسية بتمكينهم من إسماع صوتهم حول العمل الجماعي، وهذا ما يؤدي إلى تغيير نظرتهم للعمل الجماعي التشاوري وتحسين مواقفهم من المشاركة في تدبير الشأن العام والمحلي.[39]

يساعد التدبير التشاركي أيضا على استكشاف الطاقات البشرية والنخب التي تتميز بالكفاءة والفعالية والقادرة على تدبير الشأن المحلي بشكل ناجع، كما يسمح بتعبئة أفضل للموارد والإمكان البشري وخفض التكاليف (جلب المنح والهبات، التطوع...).[40]

يعمل التدبير التشاركي على تجسيد عقد الشراكة بين ثلاث قطاعات: **الحكومة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.** وتعتبر هذه القطاعات من بين أهم الفواعل الأساسية التي ترتكز عليها الحكامة المحلية الجيدة، إذا كانت الحكومات فاعلا رئيسا في عملية صنع السياسية العامة فان القطاع الخاص يسعى هو الأخر إلى تحقيق التنمية وتوفير فرص العمل، وتعميق الشفافية وتحسين الخدمات بما يتميز به من قدرة على الابتكار والتجديد، بينما المجتمع المدني يساهم في تعبئة جهود المواطنين للمشاركة في الشأن العام والمحلي، وتعزيز المساءلة ونشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.[41]فالمجتمع المدني يلتزم في وجوده ونشاطه بقيم ومبادئ الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السليمة للتنوع والاختلاف، وهي نفس القيم والمعايير التي تقوم عليها الحكامة المحلية.[42] وتعتبر منظمات المجتمع المدني الإطار الأمثل والمدرسة الأولية للتمكين لهذه القيم والمهارات عند

المواطنين والمساهمة الفاعلة في تعزيز دور الفرد والجماعات من خلال ضمان مختلف الحقوق والحريات، وتعزيز حكم القانون وممارسته بشفافية وخضوع القائمين عليه للمساءلة.

ويمكن توضيح هذه **الشراكة بين القطاعات الثلاث التي تمثل عقدا جديدا للحكامة المحلية الجيدة**، من خلال الشكل رقم (02) التالي:

الشكل رقم (02) شكل توضيحي للشراكة بين القطاعات الثلاث في الحكامة المحلية

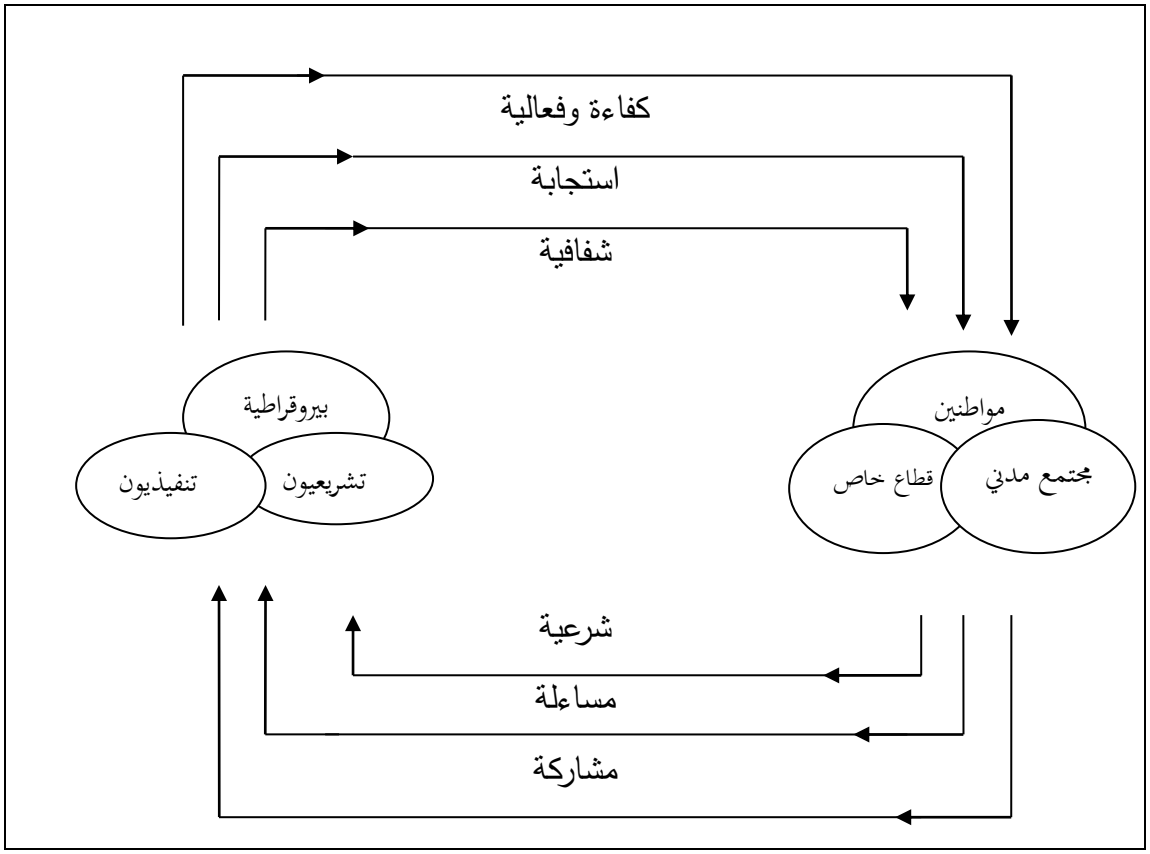

المصدر: مسعود البلي، عبد العزيز عقاقبة، **مرجع سابق الذكر**،ص 430.

ويشجع التدبير التشاركي على إتاحة الفرص للمرأة للمشاركة في المناصب الإدارية والسياسية على أساس المؤهلات والخبرات والكفاءات دون أن يكون جنسها عائقا في تولي تلك المناصب.[43]

وهذا من شانه أن يؤدي إلى توفير المناخ الملائم لدعم قيم المساواة والعدالة، وتأكيد روح المواطنة، وضمان المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة السياسية بعيدا بها عن كل تمييز.

وفي هذا الصياغ يمكن الإشارة إلى **"اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"** التي ألزمت جميع الدول الأعضاء أن تتخذ في جميع الميادين ولا سيما الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية كل التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريع الذي يكفل تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وذلك لتضمن لها ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل، وتلزم هذه الاتفاقية أيضا الدول الأعضاء بان تتخذ التدابير المناسبة لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف القضاء على التحيزات والممارسات التقليدية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق احد الجنسين، أو على ادوار نمطية للرجل والمرأة.[44]

وعليه يبرز التدبير التشاركي ضمن مقتضيات إدماج مقاربة الحكامة المحلية وتعزيز قيمها ومبادئها من خلال تفعيل حركية انخراط الفرد المواطن في تدبير الشأن العام والمحلي، وجود مجتمع مدني مستقل، وقطاع خاص تنافسي، والرقابة، وتمكين المرأة من المشاركة، وتعميق المساءلة والشفافية...الخ.

الخاتمة:

الدولة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بضرورة الأخذ بمبادئ المقاربة التشاركية الهادفة إلى جعل التدبير المحلي نتاج إرادة تشاركية تنخرط فيها الدولة ومؤسساتها مع مختلف الفواعل (المواطنين، منظمات المجتمع المدني، القطاع الخاص)، هذه الأخيرة أصبحت تؤدي دور الحسم في الكثير من القضايا المحورية في المجتمع الذي تعيش فيه، وهي بذلك تعد أداة تدعم وتؤدي دور السلطة في الدولة من أجل تعزيز وتفعيل معايير وقيم الحكامة المحلية والاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية وهو المطلوب.

الهوامش:

[1] غابريال ألموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، (تر: هشام عبد الله)، عمان: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 93.

[2] ناصر شيخ علي، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة اليساسية، فلسطين: المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010، ص 27.

[3] طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية (مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية)، مصر:دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 107.

[4] Chikerema.A.F, "Citizen Participation and Local Democracy in Zimbabwean Local Government System", Journal Of Humanities And Social Science, IOSR-JHSS, Vol 13, No 2, 2013, P87.

[5] Gary Warner, "Participatory Management Popular Knowledge and Community Empowerment: The Case of Sea Urchin Harvesting in the Vieux Area of St. Lucia", Journal Human Ecology, Published by: Springer, Vol 25, No 1,1997, P30.

[6] عبد المالك ورد، "الفاعل المحلي وسياسة المدينة بالمغرب"، سلسلة دراسات وأبحاث، العدد 20، منشورات جامعة مولاي اسماعيل بمكناس، المملكة المغربية، 2006، ص 45.

[7] المرجع نفسه، ص ص 46-47.

[8] قوي بوحنية،الديمقراطية التشاركية في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية،الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع،2015، ص ص27-28.

[9] عبد الكريم هشام،"الإعلام الجديد واليات تحقيق جودة الديمقراطية في المجتمعات الانتقالية:مقاربة في الديمقراطية المشاركاتية"، مجلة المفكر، العدد 12، جامعة محمد خيضر بسكرة، أكتوبر 2015، ص140.

[10] المرجع نفسه، ص140.

[11] نور الدين قربال،"الديمقراطية المواطنة والتشاركية"، مجلة الفقه والقانون، العدد 17، مارس 2014، ص 58.

[12] المرجع نفسه، ص58.

[13] عبد الله حارسي، الإطار القانوني والتنظيمي للحكامة التشاركية المحلية،المملكة المغربية:الشبكة المغربية للحكامة التشاركية،2015، ص09.

[14] زهير عبد الكريم كايدي، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2003، ص128.

[15] بومدين طاشمة،"الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد 26، جامعة تلمسان،جوان 2010، ص 30.

[16] Joachim Nahem, A User's' Guide to Measuring Local Governance,UNDP : Oslo Governance Centre, 2008, P05, Available on the link:
www.gaportal.org/sites/default/files/LG%20Guide.pdf

[17] UNDP Report, Local Governance And Climate Change,A Discussion Note: December 2010, Cambodia, P07, Available on the link:
https://www.unpei.org/sites/default/files/publications/LocalGovernanceAndClimateChangeDiscussionNote.pdf

[18] بومدين طاشمة، مرجع سابق الذكر، ص ص30-31.

[19] سميرة جيادي، "الحكامة الجيدة والتنمية المحلية"، مداخلة مقدمة خلال فعاليات اليوم الدراسي حول رهانات التنمية المحلية في أفق الجهوية الموسعة، جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، المملكة المغربية، 08 ماي 2010، ص05.

[20] Gianluca Misuraca, E-Governance in Africa From Theory to Action (A Handbook on ICTs for Local Governance), New Jersey: Africa World Press, 2007, P15.

[21] John Graham, Bruce Amos, Tim Plumptre, "Principles For Good Governance in the 21 st Century", policy brief, No 15, Institute On Governance, Canada, August 2003, P03.

[22] سميرة جيادي، مرجع سابق الذكر، ص 05.

[23] محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء احمد حسن،"جاهزية الإدارات المحلية لاعتماد الحوكمة الإلكترونية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 93 ،2012،ص 285.

[24] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، أسس ومجالات العلوم السياسية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،2012، ص ص 363-364.

[25] لزرق حبشي، ياسين بن الحاج جلول،"المشاركة الشعبية وأثرها على السياسات التنموية المحلية (قراء في قانون البلدية والولاية)"، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، العدد 02، جامعة تيارت، أكتوبر 2015، ص113.

[26] محمد عصام أحمد، حسان ثابت جاسم، علاء احمد حسن، مرجع سابق الذكر، ص 285.

[27] المرجع نفسه، ص 286.

[28] قوي بوحنية،مرجع سابق الذكر، ص ص 70-71.

[29] عبد الحميد الأنصاري،الشورى وأثرها في الديمقراطية، القاهرة: دار الفكر العربي،1996، ص 50.

[30] جون اهرنبرغ، المجتمع المدني (التاريخ النقدي للفكرة)،(تر: صالح علي حاكم وآخرون)، بيروت: المنظمة العربية للترجمة،2008 ، ص438.

[31] أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، 2008، ص 64.

[32] موسى سعيد ياسين، المجتمع المدني، الحوار المتمدن،العدد 3610 ، 2012، ص2، متوفر على:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=291880,consulté le 03/01/2017 heure 7:00

[33] أسماء ناويس، سعيدة دالي، مرجع سابق الذكر، ص10.

[34] خالد الشقران، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: الحالة الأردنية، الأردن: مركز الرأي للدراسات،2010، ص3.

[35] احمد إبراهيم ملاوي،"أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني،2008، ص ص 261-264.

[36] موسى سعيد ياسين ،مرجع سابق الذكر،ص3.

[37] عصام بن شيخ، الأمين سويقات، إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب –(دور المواطن، المجتمع المدني والقطاع الخاص في صياغة المشروع التنموي المحلي)، قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة، متوفر على:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/11164/1/aissam%20benchikh.pdf,consulté le 10/04/2017 heure 18:00.

[38] صلاح الدين فهمي محمود، دور القطاع الخاص في المشاركة المجتمعية (تجارب عالمية)، القاهرة: كتب عربية للنشر والتوزيع،2012، ص ص 08-09.

[39] محمد الهيلوش، "التدبير التشاركي الاستراتيجي أداة للحكامة المحلية الجيدة"، مداخلة مقدمة خلال فعاليات الدورة الثانية والعشرين للملتقى الثقافي لمدينة صفرو حول المجتمع المدني والحكامة الترابية، المملكة المغربية، ماي2011، ص85.

[40] المرجع نفسه، ص85.

[41] مسعود البلي، عبد العزيز عقاقبة،"توزيع السلطة من منظور السياسات العامة التشاركية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد الخامس، جامعة باتنة، مارس2015، ص429.

[42] عبد الكريم هشام،"دور المجتمع المدني في تعزيز وتعميق الممارسة الديمقراطية في الوطن العربي"، مجلة المفكر، العدد السابع، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011، ص334.

[43] صابر بلول،"التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني، جامعة دمشق، 2009، ص 680.

[44] مصباح السيباني،"المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2016، ص 154.